من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وعلى أساس دستوري[٣٤].

ولعل القول الصهيوني بأن وجود الاردن في القدس والضفة الفلسطينية، والوجود المصري، من قبل، في غزة، وجود غير قانوني هو قول جانبه الصواب. فهذا الوجود لا يؤسس ادعاء للآخرين. فهذه الاقاليم سكانها من الفلسطينيين، وهم اصحاب السيادة القانونية، ولا يبرر انطلاق اسرائيل للاستيلاء عليها بالقوة.

ردود الفعل العالمية في اطار الامم المتحدة

على اثر اتخاذ اسرائيل اجراءات ضمّ القطاع العربي من القدس، واعتبار كامل المدينة موحّداً واسرائيلياً، قدّمت جامعة الدول العربية تقريراً الى العالم كله، في ١٩٦٧/٦/٢٩، أوضحت فيه حقائق هامّة، يمكن ايجازها في التالي: (أ) ان العدوان الاسرائيلي على القدس عدوان على الدين ومبادىء العدل الدولي؛ (ب) ان المنطقة عربية منذ القدم، وان العرب كفلوا حرية العبادة لجميع الاديان على مرّ العصور؛ (ج) ان سيطرة الصهيونية على أولى القبلتين وأقصى الاسراء المحمّدي، وعلى مهد المسيح ومنزل وحيه، تنطوي على خطر جسيم يوضح صورة العنصرية الفاشية عدوّة الدين والخلق[٣٥]. ودعا التقرير الأمم المتحدة الى تحمّل مسؤولياتها تجاه احتلال مدينة القدس. كما ندّد التقرير بتصرفات الولايات المتحدة الاميركية، المساندة لاسرائيل، وتناول، بالحقائق، عدم شرعية تدويل القدس، وان اتّباع اسرائيل لسياسة الأمر الواقع، المفروض بتأييد اميركي، يتنافى وأبسط قواعد القانون الدولي.

وعلى الجانب الآخر، تقدّمت باكستان، بالاشتراك مع غينيا وايران ومالي والنيجر وتركيا، بمشروع قرار الى الجمعية العامة للامم المتحدة يشير الى: «ان الجمعية العامة تعتبر ان الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لضمّ القدس والاماكن المقدسة منها الى اسرائيل اجراءات غير مشروعة، وتدعو اسرائيل الى الغاء كل الاجراءات التي اتخذتها لتغيير الوضع القانوني للقدس». وبالفعل، أُصدر قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ٢٢٥٣، في ١٩٦٧/٧/٤، بموافقة ٩٩ دولة، وامتنعت ٢٠ دولة عن التصويت. وقد طلبت الجمعية العامة، في قرار، بالاضافة الى ما أشير اليه، ان يقدّم السكرتير العام للامم المتحدة تقريراً الى الجمعية العامة ومجلس الامن حول الموقف من تنفيذ القرار، في موعد لا يتجاوز اسبوعاً. وازاء الصلف الاسرائيلي، اجتمعت الجمعية العامة في الرابع عشر من تموز (يوليو) من العام عينه، وأصدرت قرارها الرقم ٢٢٥٤، الذي جاء فيه استنكار الجمعية العامة لعدم قيام اسرائيل بتنفيذ قرار الجمعية العامة، وتكرار الدعوة الى الغاء جميع الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل، مع الدعوة الى الامتناع عن أي عمل من شأنه تغيير وضع مدينة القدس.

ولم تذعن اسرائيل لقراري الجمعية العامة؛ بل قررت اقامة عرض عسكري في القدس، وحدّدت له الثاني من أيار (مايو) ١٩٦٨، الامر الذي دفع الاردن الى طلب اجتماع مجلس الامن، لمعالجة الموضوع. ولقد اتخذ المجلس، في ١٩٦٨/٤/٢٧، القرار الرقم ٢٥٠، طالب فيه اسرائيل بالامتناع عن اقامة العرض العسكري في القدس. واعتبر المجلس ان هذا الامر سيزيد خطورة التوتر في المنطقة، وسوف يؤثر في التسوية السلمية لمشكلات المنطقة، ذلك انه يعكس آثاراً سلبية. وقد أُصدر هذا القرار باجماع الاصوات. الّا ان اسرائيل اعتبرت ان اقامة العرض العسكري من امور اسرائيل الداخلية، وذلك يعني ان اسرائيل ادخلت كامل القدس ضمن سيادتها[٣٦]؛ وبالتالي، لم تذعن لقرار مجلس الامن، وأقامت العرض العسكري، الذي أسف له المجلس، وعبّر عن أسفه باصدار قراره الرقم ٢٥١، في ١٩٦٨/٥/٢، موضحاً مدى تجاهل اسرائيل لقراره.